نتنياهو «يحرق» منافسيه بالشراكة معهم وناره بدأت ترتد عليه!
صفحة (٢)

إسرائيل وشرق أوروبا: تغلغل عميق لتأييد سياسات الاحتلال!
صفحة (٤)

مدار
المنتدى الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢٠/١٢/١٥ الموافق ٣٠ ربيع الآخر ١٤٤٢هـ العدد ٤٦٩ السنة الثامنة عشرة

المنتدى الاسرائيلي
ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ساعر أوجد قطباً ثالثاً لليمين الاستيطاني قد يكون على حساب أحزاب عديدة!

كتب برهوم جرايسي:

لا يمكن اعتبار انشقاق جدعون ساعر عن حزب الليكود مفاجأة، نظرا لشكل تحركاته في الحزب على مدى السنوات الست الأخيرة. ولكن بهذا الانشقاق، يبدو أنه أنشأ قطبا ثالثا لليمين الاستيطاني، أمام حزبه الليكود، وتحالف أحزاب التيار الديني الصهيوني «يمينا». وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه تحديد حجم الكتلة التي قد يحققها ساعر في الانتخابات المقبلة، فإن كتلته كما يبدو ستأتي على حساب كل أحزاب اليمين الاستيطاني، أو تلك التي تُعرّف إسرائيليا على أنها «وسط»، وهذا ما سيساهم في قلب جوانب عديدة في تركيبة المشهد البرلماني، الذي أفرزته الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة.

ويعود غياب المفاجأة في انشقاق ساعر لكون الشخص يسعى منذ سنوات للوصول إلى رأس الحزب، ولكنه أدرك قبل عام من الآن أن مهمته باتت مستحيلة، ليس فقط بوجود بنيامين نتنياهو على رأس الحزب، بل لأن الجهاز الذي أقامه نتنياهو، ونهج الحزب الداخلي في السنوات الأخيرة، خلقا منافسين على رئاسة الليكود، سيكون صعبا على ساعر التغلب عليهم، وأولهم وزير المالية يسرائيل كاتس، المعروف بمدى تغلغله في قواعد الليكود، واللاعب الجديد نسبيا في الليكود النائب نير بركات، رئيس بلدية القدس السابق.

ساعر ونتنياهو: جولة جديدة غير مفاجئة.

من هو ساعر

ظهر جدعون ساعر (٥٤ عاما) في واجهة السياسة الإسرائيلية، حينما تسلم منصب سكرتير الحكومة، في أواخر حكومة بنيامين نتنياهو الأولى، في النصف الثاني من سنوات التسعين. وانتخب للكنيست لأول مرّة، في انتخابات ٢٠٠٣، ضمن كتلة الليكود. وفي تلك الولاية، شهدت كتلة الليكود الأكبر، برئاسة أريئيل شارون، انشقاقا، على خلفية الخلاف حول خطة إخلاء مستوطنات قطاع غزة، التي نفذت في صيف العام ٢٠٠٥، وكان ساعر ضمن شق الأقلية المتمرد على شارون، برفض الخطة. وفي انتخابات ٢٠٠٦، حينما مُني الليكود بضربة قاسية، وسقط إلى أدنى تمثيل له، منذ سنوات الستين من القرن الماضي، ١٢ مقعدا، كان ساعر ضمن الأوائل في القائمة، وأعيد انتخابه في انتخابات ٢٠٠٩ وأيضا ٢٠١٣، وفي تلك الولاية القصيرة، التي استمرت عامين، استقال ساعر من الحكومة والكنيست في خريف العام ٢٠١٤، على أثر خلافات شخصية بينه وبين نتنياهو، ولكنه عاد إلى الكنيست ضمن كتلة الليكود في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وحصل على موقع متقدم جدا في القائمة. في نهاية ٢٠١٩، أظهر ساعر تمردا في الحزب، بأن فرض إجراء انتخابات جديدة على رئاسة الليكود، إلا أنه مُني بخسارة قاسية له، بحصوله على نسبة ٢٨٪ مقابل ٧٢٪ لنتنياهو، الذي أحكم سيطرته على الحزب منذ سنوات، وجعله حزبا تابعا له.

يظهر ساعر طيلة حياته السياسية، في أقصى جناح اليمين الاستيطاني المتطرف، رافضا لأي كيان فلسطيني بين النهر والبحر، ويؤيد السيطرة الإسرائيلية الكاملة على ما تسمى «أرض إسرائيل الكبرى»، فلسطين التاريخية. كما أن لديه مبادرات ومشاريع قوانين تقوض صلاحيات القضاء، بمعنى المحكمة العليا، في التدخل بقرارات الكنيست وقوانينها.

وهذه كلها مواقف معروفة عنه في الساحة الإسرائيلية، لذا فإنه من المستغرب الزج بساعر وكأنه سيكون عنوانا لما يسمى «جمهور الوسط»، فهو ليس «وسطيا» لا في السياسة العامة، ولا في الاقتصاد، ولا في المواقف من صلاحيات واستقلالية القضاء، ولا في الحريات السياسية وغيرها.

قوة ساعر وشرط تحقيقها

كما جرت العادة، فإن استطلاعات الرأي التي ظهرت بعد ساعات من إعلان ساعر انشقاقه عن الليكود، وسعيه لتشكيل حزب جديد ينافس على الحكم، أغدقت عليه مقاعد كثيرة، حتى أنه بلغ المرتبة الثانية بعد الليكود، في عدد من استطلاعات الرأي.

وهذه ظاهرة معروفة، وشهدتها غالبية القوائم والأحزاب التي ظهرت فجأة. ولكن لاحقا، فإن غالبية هذه القوائم تراجعت بقوتها في الاستطلاعات، وكذا في نتيجتها الانتخابية الأخيرة. ولكن إن دلّ هذا على شيء، فإنه يدل على حالة عدم الاستقرار السياسي في الساحة الإسرائيلية، وعلى أن جمهورا واسعا يسعى لبديل، وهو يمسك فورا بأي حبال تلقى له، حتى قبل أن يفحصها؛ رافضا تقريبا كل ما هو قائم.

اللافت في استطلاعات الرأي أن المقاعد الـ ١٧ التي حققها ساعر استطلاعيا، كان الجزء الأصغر منها على حساب الليكود، ثم التحالف الاستيطاني «يمينا»، وبقدر ليس بأقل جاءت تلك القوة على حساب ما يسمى بـ «الوسط»، كتلة «أزرق أبيض» وكتلة «يوجد مستقبل- تلم»، كما جاءت على حساب حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، ولو بقليل.

مرّة أخرى نقول إنه من السابق لأوانه حسم قوة ومكانة ساعر في الانتخابات المقبلة، فهذا يتطلب عدة عوامل، كي يبقى ساعر صاحب قوة برلمانية مركزية، كما ظهر في الاستطلاعات الأولية؛ وأهمها من هي الأسماء التي ستلتف حوله، فحتى الآن أعلن نائبا كتلة «ديرخ إيرتس» الشريكان في الائتلاف الحاكم، يوعز هندل وتسفي هاوزر، فقط، انضمامهما لساعر، وهما ليسا من الأسماء ذات النجومية أو القوة الشعبية، القادرة على تحقيق القوة الزائدة التي يحتاجها ساعر، كي يخوض المنافسة بقوة.

وبدرجة لا أقل، فإن ساعر سيحتاج للمال «الوفير»، لتمويل معركة يتم فيها دب مئات ملايين الدولارات ككلفة إجمالية، فالتمويل الرسمي لن يكفيه، ولهذا فهو بحاجة إلى ممولين مباشرين وغير مباشرين.

يضاف إلى هذا، أنه بحاجة إلى إعلام «ودود»، وكما يبدو له حصة في هذا، من وسائل إعلام مركزية، ولكن الأهم أيضا أنه بحاجة إلى قوة تنظيم ميداني، فهذا عامل مركزي، خاصة في يوم الانتخابات، لأن استطلاعات الرأي تعبّر عن نوايا ناس في بيوتهم، وترجمة هذه النوايا في صناديق الاقتراع في يوم الانتخابات، تحتاج لقوة تنظيم فوق العادة، إضافة إلى شراء «مقاولي أصوات»، وهي ظاهرة معروفة في الانتخابات الإسرائيلية.

ساعر والأحزاب

جاء إعلان ساعر في خضم أحاديث عن تحركات سياسية حثيثة لتشكيل قوائم جديدة مختلفة، لربما تبتلع بعضا مما هو موجود، أو أن تندمج به، أو أنها تأتي بقوائم جديدة كليا. وبورصة الأسماء تتزايد يوما بعد يوم، ومن أبرزها رئيس أركان الجيش السابق غادي أيزنكوت، ورئيس بلدية تل أبيب الحالي رون خولدائي، وأيضا الوزيرة السابقة تسيبي ليفني، إذ يُحكى أنها شريكة في التحرك من وراء الكواليس.

كما أن الكتل الممثلة حاليا قد تشهد تغيرات، مثل انشقاق متوقع بين حزبي «يوجد مستقبل» و«تلم»، والثاني هو حزب صغير، برئاسة موشيه يعلون، أضعف من أن يتجاوز نسبة الحسم وحده.

كما أن أوساطا عدة لا تستبعد عودة التحالف بين «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، و«أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس. في حين أن حزب العمل الذي يرأسه عمير بيرتس، يبحث عن مركب عابر ينقله إلى شاطئ الأمان، ولو بالحد الأدنى، ليبقى الحزب ولو اسميا موجودا على الساحة، إذ إن استطلاعات الرأي لا تمنحه أكثر من ١,٥٪، في حين أن نسبة الحسم ٣,٢٥٪.

ويجري الحديث عن الحزب الذي انفرد في الحكم في العقود الثلاثة الأولى لإسرائيل، وتناوب لاحقا عدة مرات على رئاسة الحكم، أو أنه كان شريكا مركزيا فيه.

كذلك فإن التحركات في الطرف الآخر كليا، في القائمة المشتركة، تهدد استمرار وحدتها، والانشقاق فيها سيؤدي إلى تراجع القوة الإجمالية للقائمتين المنبثقتين عنها، وكل خسارة مقعد ستصب في صالح اليمين الاستيطاني، كونه القوة الأكبر، المستفيد تلقائيا من إعادة توزيع المقاعد بحسب نسبة المشاركة في التصويت، التي من المحتمل أن تتراجع بين العرب في حال وقع الانشقاق، الذي تُبذل جهود كي لا يقع.

سيظهر ساعر في كل الأحوال وكأنه الوجه الجديد، الأقل سنا ممن ينافسهم، وهو ذو خلفية علمانية، قد يكون عنوانا قويا لليمين الاستيطاني، وفي هذه الحالة فإن هذا سيكون على حساب القوة الزائدة التي يحصل عليها تحالف «يمينا» في استطلاعات الأسابيع الأخيرة، رغم أنه تحالف يستند أساسا على التيار الديني الصهيوني، الذي يتشدد دينيا. كما أن هذا قد يكون على حساب قوة حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان.

ورغم الصورة العلمانية التي يظهر بها ساعر، إلا أنه تربطه علاقات جيدة مع كتلتي المتدينين المتزمتين، الحريديم، وخاصة مع كتلة شاس، ولكنها «صداقة» ليس واضحا إلى أي مدى ممكن أن تمتد.

لن يجر خروج ساعر من الليكود خلفه نوابا، ولربما ستكون النائبة يفعات شاشا- بيطون، التي دعمت ساعر في منافسته لنتنياهو قبل عام، هي الوحيدة من بين كل نواب الليكود؛ وهي ليست اسما شعبيا، ولن تضيف لساعر قوة.

وهناك احتمال أنه في حال جرت انتخابات داخلية في الليكود لتشكيل قائمة المرشحين للانتخابات المقبلة، سيطرق باب ساعر نواب حاليون سيخسرون المنافسة في الليكود، أو يحلون في مواقع ليست واقعية في القائمة، ولكن يجري الحديث عن نواب من الصفوف الخلفية في الليكود حديثي العهد، ولا نجوم بينهم.

لم يبق للولاية البرلمانية الحالية سوى ٩ أيام، ابتداء من اليوم الاثنين، ١٤ كانون الأول، حتى الموعد النهائي لإقرار ميزانية ولو لعام واحد، حتى تبقى الحكومة، ويتجاوز الكنيست مشروع قانون حل نفسه، ورغم ما يظهر من صعوبة لتجاوز ذلك التاريخ لتستمر الحكومة ولا يتم حل الكنيست، إلا أن الاحتمال يبقى قائما.

ولكن الاحتمال الأقوى حسب الواقع القائم هو أن الانتخابات ستجري يوم ١٦ آذار المقبل، لتكون الانتخابات الرابعة في أقل من عامين. وإن جرت في ذلك التاريخ، سنكون أمام تشكيلة برلمانية مختلفة ولكن مع ذات السياسات، ولربما أشد تطرفا مما شهدناه في السنوات الأخيرة.

كلمة في البداية

انشقاق ساعر.. الغاية: «تحرير إسرائيل من إمساك نتنياهو بخنّاقها»!

أنطوان شلحت

لعلّ أفضل توصيف يمكن أن يصادفه المتابع لكمّ التحليلات الإسرائيلية حيال الغاية الواقفة وراء خطوة الانشقاق عن حزب الليكود الحاكم، التي أقدم عليها عضو الكنيست جدعون ساعر، الأسبوع الفائت، هو التوصيف التالي: «تحرير إسرائيل من إمساك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بخُنّاقها».

ولكن في الوقت عينه سرعان ما أثبتت خطوة ساعر هذه، على الأقل وفقاً لنتائج أحدث استطلاعات الرأي العام، أنه حتى في حال النجاح في تحقيق هذه الغاية فإن هدف التحرّر من إمساك اليمين بخنّاق إسرائيل ما زال بعيد المنال، بل إنه غير مطروح أصلاً.

بناء على ذلك، لا بُدّ لنا من تكرار أن بقاء نتنياهو في سدّة الحكم أو إزاحته منها ما زالا المسألة الأقل أهمية في سياق التعاطي مع خصائص الوضع الإسرائيلي القائم الآن، وما يُحيل إليه بالنسبة للصراع مع دولة الاحتلال. يبقى الأمر الأهم كامناً في التغيرات التي تخضع لها هذه الدولة ونظامها السياسي في ظل هيمنة اليمين، وكيف يجري إقرار جوهر سياستها الخارجية عالمياً وإقليمياً، بتأثير هذه التغيرات من جهة، وارتباطاً بالتحولات الطارئة في العالم والإقليم من جهة أخرى مكملة وموازية.

على صلة بالوضع الإسرائيلي القائم وبالتحولات الإقليمية والعالمية، يمكن أن نشير إلى تطورين برزا في الأيام القليلة الفائتة، يرتبط الأول بقيام المغرب بتطبيع علاقاته مع إسرائيل برعاية الولايات المتحدة التي اعترفت بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية؛ فيما يرتبط الثاني بإعلان ثاني دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، هي تشيكيا، عن قرارها افتتاح بعثة دبلوماسية لها في مدينة القدس، بعد هنغاريا.

ومع أن نتنياهو يتمنى في قرارة نفسه، أكثر من أي شيء آخر، أن تساعده مثل هذه التطورات في البقاء بالرغم من تقديمه إلى المحاكمة بشبهة ارتكاب مخالفات فساد، إلا إنه في الوقت ذاته يعوّل عليها بأن تساهم أيضاً في الدفع قدماً بسياسته حيال قضية فلسطين، كما لا ينفك يصرّح، متباهياً بنجاح السياسة التي يتبعها في قطف ثمار التحولات العالمية والإقليمية لصالح تأييد الاستمرار في التنكّر لحقوق الشعب الفلسطيني. وما عاد سرّاً أن علاقات إسرائيل مع اليمين المتطرّف في أوروبا تتمحور حول صيغة مركزية قوامها مساهمة أحزاب اليمين المتطرف الأوروبية وزعمائها في «تبييض الاحتلال والمستوطنات»، في مقابل إسباغ إسرائيل الشرعية على عنصرية هذه الأحزاب وعلى ممارساتها القومجية المتعصبة.

ما نستطيع قوله هو أن الأنظار في إسرائيل ستبقى متجهة في الفترة القريبة المقبلة نحو ما ستؤول إليه خطوة انشقاق ساعر عن الليكود، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الحالة السياسية الراهنة، والقائمة منذ فترة طويلة، تشي ليس فقط بعدم وجود خطاب سياسي مناقض لخطاب اليمين حيال القضية الفلسطينية بل كذلك بعدم وجود معارضة حقيقية منافسة لهذا اليمين.

في هذا الصدد ربما يجدر بنا أن نستعيد رؤية سبق أن عبّر عنها المؤرخ الإسرائيلي يغئال عيلام قبل عدة أعوام، وأكد فيها أن معظم المقاربات التي تقدم تفسيرات لمسألة صعود اليمين في إسرائيل ومواصلته الحكم على مدى عشرات الأعوام لا تضع يدها على الجذور الحقيقية لهذه المسألة. ومما كتبه في حينه أنه لا استعلاء النخب القديمة، ولا تجاهل الثقافة الشرقية، هما اللذان أديا الى أفول ما يُسمى بـ«اليسار»، ولا حتى التمييز والغبن على أساس اجتماعي، لافتاً إلى أنه حان الوقت للاعتراف بحقيقة أن «هذا الشعب (الإسرائيلي) كان يمينياً في أساسه. ومنذ البداية كان يتبنى فكراً يقول إنه شعب مختار، وحيد وفريد، لا تنطبق عليه القواعد الإنسانية العامة. وفقط في الأزمنة الصعبة عندما كان أقلية تمسك بالفكر اليساري، الكونيّ في جوهره، كي ينال الدعم في العالم المتنور ويضمن بقاءه». وبرأيه فإن الدعوات التي توجه في الآونة الأخيرة إلى «معسكر اليسار» لبذل كل جهد من أجل استعادة الحكم، مثيرة للشفقة. فما المعنى من تغيير القيادة الإسرائيلية الحالية إذا كانت مناسبة لهذا الشعب في هذا الزمن بتطابق تام؟ وما المعنى إذا كان «اليسار» لهذا الغرض مطالباً بأن يتخفى في هيئة اليمين وبأن يتبنى سياسة حكومة اليمين القائمة؟ فاليمين يفعل هذا بطريق مباشر وطبيعي، ولن ينجح «اليسار» أبداً في أن يمثل تلك السياسة بصدقية أفضل من اليمين الحاكم.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«إمّا نحن وإمّا هم»
معركة القسطل:
الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

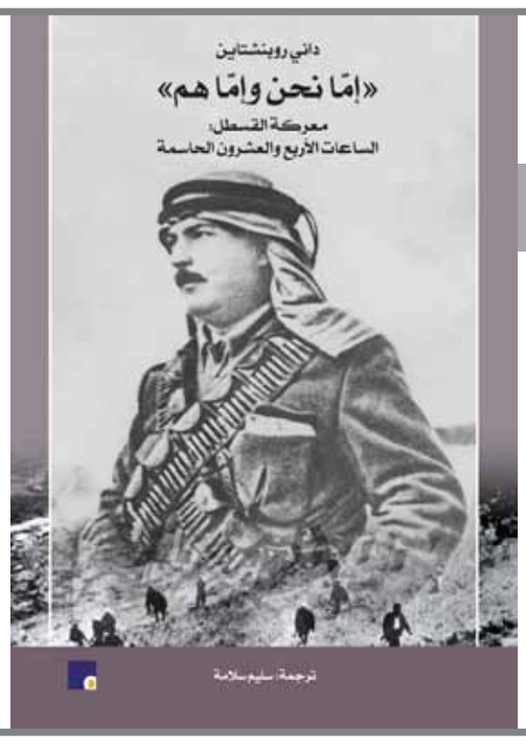

نتنياهو.. ومنافسوه.

نتنياهو «يحرق» منافسيه بالشراكة معهم وناره بدأت ترتد عليه!

كتب خلدون البرغوثي:

يتربع بنيامين نتنياهو على كرسي رئاسة الحكومة في إسرائيل منذ آذار ٢٠٠٩، وشكل خلال هذه الفترة أربع حكومات (الحكومة الـ٣٢ – ٣٥ الحالية). وشهدت هذه الحكومات ائتلافات متنوعة، تبدلت مكوناتها الحزبية، بخروج أحزاب وانضمام أخرى ونشوء واختفاء غيرها. اللافت للنظر أن أبرز الشركاء الذين دخلوا في هذه الائتلافات ثم خرجوا منها، لم يعودوا بعدها (حتى الأسابيع الأخيرة) قادرين على منافسة نتنياهو، وكأنه أدخلهم في حكوماته، وحرق صورتهم أمام الناخبين ثم تركهم ليواجهوا تراجعا كبيرا في تأييد الشارع الإسرائيلي لهم لاحقا، بعد فشلهم في تحقيق تعهداتهم التي قدموها للناخبين وانتقدوا فيها نتنياهو قبيل الشراكة معه.

يائير لبيد.. من دعم الطبقة الوسطى إلى الطرد من الحكومة

دخل يائير لبيد معترك السياسة العام ٢٠١٢ بعد تركه عمله الصحافي، وتأسيسه حزب «يوجد مستقبل – برئاسة يائير لبيد»، المعروف باسم «يوجد مستقبل» أو (يش عتيد). وخاض انتخابات الكنيست التاسع عشر العام ٢٠١٣، وحصل على ١٩ مقعدا، ليكون ضمن شركاء الليكود (٣١ معقدا) في الائتلاف الحكومي برئاسة نتنياهو. وتولى لبيد وزارة المالية، إلى جانب أربعة وزراء آخرين من حزبه في الحكومة.

سعى لبيد إلى دعم الطبقة الوسطى، كما نقلت عنه صحيفة «كالكاليست» العام ٢٠١٢، في مقابلة مع الصحافي ميكي بيلد، انتقد فيها سياسة نتنياهو ووزير ماليته آنذاك يوفال شتاينيتس، وقال لبيد حينها «إن النمو في السوق الإسرائيلية لن يأتي من الشركات الكبرى أو المؤتمرات، بل من النجار في أوفاكيم، أو من صاحبة صالون التجميل في العفولة، ومن سائق التاكسي في الخضيرة الذي يسعى إلى فتح مطعم مع والدته، أو من خبراء البرمجة الذي أنهوا خدمتهم العسكرية ويسعون إلى تطوير شركات تكنولوجية خاصة بهم، في قبو منزلهم في ريشون لتسيون».

اصطدم لبيد مع مسؤولي وزارة المالية بسبب طموحه لدعم الطبقة الوسطى، ما أدى إلى استقالة كبير الاقتصاديين في الوزارة د. ميخال شرئيل بعد قرار لبيد إعفاء من يشتري شقة جديدة من ضريبة القيمة المضافة.

وتطورت التوترات بين الليكود ولبيد خاصة مع نتنياهو بعد انتقادات وجهها لبيد، ما دفع نتنياهو إلى إقالته من وزارة المالية والإعلان عن الذهاب لانتخابات جديدة، بدعوى أنه لا يمكن تحمل توجيه انتقادات للحكومة من داخلها.

كشف لبيد بعد ثلاث سنوات من إقالته، في منشور مطول على فيسبوك، أن السبب الحقيقي لإقالته كان دعمه لقانون «يسرائيل هيوم»، الذي كان يسعى إلى منع توزيع هذه الصحيفة مجانا، لحماية الصحافة المطبوعة في إسرائيل. ولكون الصحيفة المملوكة لرجل الأعمال اليهودي الأميركي شيلدون إدلسون مقربة جدا من نتنياهو، اعتبر الأخير أن التصويت على منع توزيع الصحيفة مجانا «عمل معيب».

وحسب يائير لبيد فإن الإنجازات التي حققها في وزارة المالية باتت مصدر قلق لنتنياهو الذي يريد استغلال الوزارة لمصالحه السياسية، فأقاله وانتزع الوزارة منه.

تحالف نتنياهو في الانتخابات التالية العام ٢٠١٣، مع الأحزاب الحريدية التي رفض لبيد أن تكون جزءا من الائتلاف الحكومي الذي انضم له. ولم يشارك لبيد في أي حكومة لاحقة، بذلك تمكن نتنياهو من شل حضور لبيد في الحكومة الإسرائيلية، ليبقى في صفوف المعارضة التي يقودها الآن.

أفيغدور ليبرمان

شارك أفيغدور ليبرمان في عدة حكومات في ظل نتنياهو، لكن أبرز منصبين تولاهما، كانا في الحكومة الثانية والثلاثين وزيرا للخارجية، وفي الحكومة الرابعة والثلاثين وزيرا للدفاع.

وسبب ليبرمان قلقا لنتنياهو بسبب تصريحاته المحرجة لإسرائيل دبلوماسيا. ففي العام ٢٠١٠ زار إسرائيل وزيرا الخارجية السابقان لكل من فرنسا برنارد كوشنير وإسبانيا ميغيل أنخيل موراتينوس، وبعد لقاء ودي مع نتنياهو أكد فيه لهما أنه يسعى إلى السلام، تسبب ليبرمان بصفته وزيرا للخارجية بإحراج كبير لنتنياهو عندما هاجم جهود السلام الأوروبية خلال لقائه كوشنير وموراتينوس مطالبا إياهما بحل الخلافات الأوروبية الداخلية، أو النزاعات في الصومال والسودان وكوريا الشمالية بدل الانشغال بإسرائيل.

جاء هذا الموقف بعد شهر فقط من خطاب لليبرمان في الأمم المتحدة قال فيه إنه لا توجد فرصة للسلام مع الفلسطينيين، وعرض فكرة التخلص من فلسطينيي ٤٨ عبر نقلهم مع المناطق التي يسكنون فيها ضمن اتفاق انتقالي بعيد المدى إلى الحكم الفلسطيني، لتعذر التوصل لتسوية نهائية مع الفلسطينيين، مقابل ضم المستوطنات إلى إسرائيل.

هذا الخطاب دفع نتنياهو إلى إصدار بيان تنصل فيه من تصريحات ليبرمان معتبرا أنها لا تمثل موقف إسرائيل من عملية السلام، حسبما نقل موقع «واللا» عن مكتب نتنياهو.

استقال ليبرمان من حكومة نتنياهو في شهر أيار ٢٠١٥ معلنا انضمامه للمعارضة. ووجه انتقادات شديدة لنتنياهو متهما إياه في ذلك الوقت بنيته ضم «المعسكر الصهيوني» للائتلاف الحكومي، وبالتنازل عن قانون القومية.

كما انتقد بشدة حكومة نتنياهو خاصة في تعاملها مع الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وقال ليبرمان إنه سعى دائما للقضاء على حكم حركة حماس في القطاع، لكن نتنياهو هو الذي كان يرفض شن عملية عسكرية شاملة لتحقيق ذلك، حسبما نقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن ليبرمان في العام ٢٠١٥.

وفي شهر نيسان ٢٠١٦ قال ليبرمان في انتقاد لنتنياهو إنه «لو كان وزيرا للدفاع لكان قضى على زعيم حركة حماس إسماعيل هنية خلال ٤٨ ساعة، إن لم يقم بتسليم الإسرائيليين وجثث الجنود المحتجزة في القطاع». بعد نحو شهر من هذا التصريح فتح نتنياهو الباب لليبرمان للانضمام لحكومته وزيرا للدفاع، لكنه لم يحقق تعهده باغتيال هنية، بل على العكس، اضطر إلى اتباع سياسة «ضبط النفس» وعدم التصعيد التي كان يتبعها نتنياهو مع القطاع، بعد حرب ٢٠١٤، ونقلت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عن ليبرمان في شهر تشرين الأول تصريحات مخالفة تماما لما كان يصرح به قبل تسلمه وزارة الدفاع، قال فيها إنه «لا يجب شن حرب على قطاع غزة، لكن إسرائيل لن تتحمل استمرار إطلاق الصواريخ عليها». وتعرض ليبرمان لانتقادات شديدة وساخرة بسبب تراجعه عن تعهداته السابقة.

ومع انطلاق مسيرات العودة في آذار ٢٠١٨، استمر ليبرمان بالانصياع لرغبات نتنياهو بتجنب التصعيد ضد القطاع.

نفتالي بينيت يستفز ليبرمان

صعّد نفتالي بينيت، وزير التعليم وزعيم حزب «البيت اليهودي» (يمينا حاليا)، في تلك الفترة، من انتقاداته لسياسة ليبرمان كوزير للدفاع تجاه قطاع غزة، ونقلت صحيفة «كيكار هشبات» عن بينيت قوله «سياسات ليبرمان تجاه حماس ضعيفة ويسارية، حماس باتت أكثر جرأة، وآن الأوان لانتهاج سياسة حديدية يمينية».

كما نقلت عنه صحيفة «يديعوت أحرونوت» قوله إن «استسلام ليبرمان لحركة حماس سيجر إلى مواجهة ستفرض حماس شروطها لإنهائها»، كما قال إن «دعوة ليبرمان سكان القطاع لإسقاط حكم حماس، هو مجرد هراء وانعدام للمسؤولية».

وانعكست تصريحات بينيت كما يبدو في استطلاعات الرأي، فصعد حسب استطلاع لصحيفة «ماكور ريشون» في شهر حزيران من ثمانية إلى عشرة مقاعد تاركا ليبرمان خلفه بستة مقاعد، الأمر الذي دفع ليبرمان لاحقا إلى تبني خطاب بينيت التصعيدي في محاولة منه لاستعادة بعض تأييد الإسرائيليين له عبر الادعاء أن نتنياهو هو الذي يمنعه من الرد بشدة على مسيرات العودة وإطلاق البالونات الحارقة من القطاع.

وبعد العملية الاستخبارية الفاشلة التي وقعت في القطاع بتاريخ ١١ تشرين الثاني ٢٠١٨ في إثر اعتراض مقاتلين من حماس وحدة إسرائيلية خاصة، قتلت سبعة مقاومين ولقي قائدها مصرعه في الاشتباكات، شهد القطاع تصعيدا عسكريا مع إسرائيل أطلقت الأجنحة العسكرية الفلسطينية خلاله نحو ٥٠٠ صاروخ خلال يومين، ورغم ذلك سارع نتنياهو إلى الموافقة على وقف لإطلاق النار ضمن سعيه لتجنب مواجهة لن تكون نتائجها لصالحه انتخابيا، الأمر الذي دفع ليبرمان إلى الاستقالة من وزارة الدفاع والانسحاب من الائتلاف الحكومي في ١٤ تشرين الثاني ٢٠١٨ أي فور الإعلان عن الهدنة.

واتهم ليبرمان نتنياهو بأنه «استسلم للإرهاب» داعيا إلى «الذهاب للانتخابات»، حسبما نقلت عنه صحيفة «كالكاليست». وحصل في الانتخابات الأخيرة على ٧ مقاعد فقط.

بينيت على طريق ليبرمان

تولى نتنياهو وزارة الدفاع بعد استقالة ليبرمان، وبعد عام، أي في تشرين الثاني ٢٠١٩، تخلى عن الوزارة لصالح نفتالي بينيت بعد تشكيل الأخير حزبا جديدا باسم «اليمين الجديد»، ودخوله في شراكة مع الليكود في الحكومة الانتقالية. وتكرر السيناريو ذاته الذي خاضه ليبرمان مع بينيت، إذ وجد نفسه عاجزا عن اتخاذ أية قرارات حاسمة تجاه قطاع غزة. وقال في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» بعد أربعة أشهر على توليه منصب وزير الدفاع، إنه يسعى إلى الحفاظ على التهدئة مع حركة حماس.

«يديعوت أحرونوت» أشارت في المقابلة ذاتها إلى الانتقادات السابقة التي وجهها بينيت إلى ليبرمان.

ووجد نفتالي بينيت نفسه يتعامل مع الواقع في قطاع غزة بالأسلوب الذي أملاه عليه نتنياهو، ما أظهره بأنه تراجع عن كل تعهداته السابقة بإنهاء حكم حماس في القطاع، وقال لـ«يديعوت أحرونوت»: «هل تتوقعون أن أنهي في عشرة أسابيع مشاكل لم يتم حلها في عشرين عاما... وإن كان تجنب المواجهة العسكرية ممكنا، فهذا ما أفضله».

بذلك أيضا وضع نتنياهو حدا لانتقادات نفتالي بينيت لسياسته تجاه قطاع غزة، تحديدا عبر وضعه في مواجهة الأمر الواقع، تماما كما فعل مع ليبرمان.

غانتس من الندّية إلى التبعية

برز بيني غانتس كمنافس وبديل لنتنياهو، وحقق نتائج موازية لحزب الليكود في الانتخابات الأخيرة، لكنه فشل في تشكيل ائتلاف حكومي بسبب خلافات داخل «أزرق أبيض» على الحصول على دعم القائمة المشتركة حتى من خارج الحكومة الضيقة عبر تشكيلها شبكة أمان للحكومة. كما أن رفض ليبرمان الانضمام إلى ائتلاف الوسط- يسار، ترك غانتس بعد ثلاث جولات انتخابية غير حاسمة أمام خيار الذهاب لانتخابات رابعة بعد إعلان فشله في تشكيل ائتلاف حكومي.

ركز نتنياهو في هذه الفترة في تصريحات على تحميل غانتس مسؤولية الذهاب لانتخابات جديدة لرفضه تشكيل «حكومة طوارئ» تجمع «أزرق أبيض» وأحزاب كتلة اليمين كلها، الأمر الذي رفضه شريكا غانتس، يائير لبيد وموشيه يعلون في الحزب، فرضخ غانتس بشكل مفاجئ لضغوط نتنياهو وشق حزب «أزرق أبيض» مع غابي أشكنازي، معلنا موافقته على تشكيل حكومة طوارئ مع نتنياهو حتى قبل أن يفاوضه على الأقل على شروط تشكيل هذه الحكومة، ففرض نتنياهو شروطه على غانتس فيها بشكل عام، مثل تولي نتنياهو الحكم في المناوبة الأولى لمدة عام ونصف العام، وتنصل لاحقا من إقرار موازنة مزدوجة تضمنها الاتفاق الائتلافي بينهما، بالمقابل قدم غانتس سلسلة تنازلات لنتنياهو، فتحت شهية الليكود للضغط على غانتس للتخلي أيضا عن اتفاق التناوب على رئاسة الحكومة عبر إغرائه بدعم ترشحه لمنصب رئيس الدولة في إسرائيل.

يبدو أن غانتس في ظل هذه التنازلات وللحفاظ على ماء وجهه قرر التمسك باتفاق الموازنة المزدوجة، ما فجر الأزمة الحالية التي قد تؤدي إلى حل الكنيست إما تلقائيا في ٢٣ كانون الأول الحالي إن لم يتم إقرار الموازنة العامة، سواء لعام أو لعامين، أو بالتصويت بالقراءات الثلاث على مشروع قانون حل الكنيست بعد إقرار ذلك بالقراءة التمهيدية الأسبوع الماضي، أو أن يستسلم غانتس لنتنياهو من جديد بالتنازل عن اتفاق الموازنة المزدوجة ما يعني تقدمه خطوة أخرى باتجاه الانتحار السياسي على مذبح نتنياهو.

وعمليا، حقق نتنياهو مراده بتفكيك «أزرق أبيض»، وبشطب غانتس من قائمة المنافسين عبر سياسة التهميش وجره إلى المربع الذي أراده له، تماما كما فعل مع بينيت وليبرمان.

جدعون ساعر.. من المنافسة إلى التهميش.. ولكن!

برز جدعون ساعر في مرحلة ما كمنافس لنتنياهو على زعامة حزب الليكود، ووجه انتقادات شديدة لنتنياهو وقيادته للحزب، كما كان الوحيد الذي دعا لإجراء انتخابات على زعامة الليكود. وسعيا من نتنياهو لتقزيم ساعر وافق على إجراء انتخابات على زعامة الحزب، ليحقق نتنياهو فوزا ساحقا بـ٧١,٥ في المئة من الأصوات مقابل ٢٨,٥ في المئة لصالح ساعر، الذي سارع إلى الاستسلام لنتنياهو، بتغريدة كتب فيها «أهنئ رئيس الحكومة بالفوز في الانتخابات التمهيدية للحزب. سنقف أنا وزملائي في الحزب خلفه في الحملة الانتخابية لخوض الانتخابات العامة وتحقيق فوز».

حينها ظن نتنياهو أنه همش ساعر كمنافس له، لكن الرياح لم تجر بما تشتهيه سفن نتنياهو لاحقا. فبعد تمكن نتنياهو من تهميش منافسيه، يبدو أن الكرة قد ترتد إليه. أزمة كورونا ببعديها الصحي والاقتصادي ساهمت بشكل كبير في صعود نفتالي بينيت من جديد، ليضع نفسه في منافسة نتنياهو حسب استطلاعات الرأي التي تمنحه ما بين ٢٠ إلى ٢٣ مقعدا، ثم جاء انشقاق جدعون ساعر مؤخرا عن الليكود وإعلانه أنه سيخوض الانتخابات على رأس حزب سياسي جديد منحته استطلاعات الرأي من ١٧ مقعدا إذا قاد الحزب منفردا، وإمكانية حصوله على ٢٢ مقعدا إذا انضم له رئيس الأركان السابق غادي أيزنكوت. وبعض النظر عن السيناريوهات المتعددة للقائمة التي قد يخوض بها ساعر الانتخابات المقبلة إلا أنه انتزع حصة الأسد في المقاعد التي قد يحصل عليها من عدة أحزاب خاصة «يمينا» بزعامة بينيت، و«يوجد مستقبل» بزعامة لبيد، وبعض المقاعد من الليكود أيضا، لذلك وجد نتنياهو نفسه الآن تحت رحمة غانتس بعد أن دفعه إلى خيار الانتخابات. وباتت مصلحة نتنياهو في تجنبها الآن لأنها تشكل تحديا ليس لصالحه. وقد يضطر نتنياهو لتسديد الحساب بشكل مضاعف لبعض منافسيه الذين همشهم ودخل في مواجهة معهم، خاصة شريكه الحالي بيني غانتس.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«قانون أساس إسرائيل
الدولة القومية للشعب اليهودي»

الوقائع والأبعاد

تحرير وتقديم:
هنيدة غانم

عن التعاون الأمنيّ الإسرائيليّ- الأميركيّ ومبدأ «تفوق إسرائيل النوعي العسكري»!

ترامب يمر من جانب طائرة «إف ٣٥» الإستراتيجية.

كتب أنس إبراهيم:

يستندُ هذا التقرير البحثيّ بشكلٍ أساس إلى تقريريّ مؤسسة The Congressional Service: U.S Aid to Israel، الصادرين العام ٢٠١٠، والعام ٢٠٢٠، ويركّز بصورة رئيسة على برنامج التمويل العسكريّ المعروف اختصاراً بـ FMF (Foreign Military Financing). يشكّل برنامج التمويل العسكريّ الأجنبيّ الأميركيّ جزءاً أساسياً من برنامج المساعدات الأميركيّة العسكرية والاقتصاديّة لإسرائيل منذُ نشأتها العام ١٩٤٨ وحتّى الآن. وقد ساهم البرنامج، في رأي الكثيرين، في تمكين إسرائيل من البقاء والتطوّر إلى قوّة عسكريّة تكنولوجيّة متفوّقة على أقرانها في المنطقة وحتى على مستوى عالميّ.

ووفقاً لأدبيّات السياسة الأميركيّة الخارجيّة، فإنّ مبدأ «التفوق العسكريّ النوعيّ» لإسرائيل، هو النّاظم لأطُر برامج المساعدات العسكريّة الأميركيّة لإسرائيل منذُ نشأتها حتّى الآن. فقد ضمّمت برامج المساعدات العسكريّة لتُحافظ على تفوق إسرائيل النوعيّ العسكريّ بالمقارنة بأيّ قوة عسكريّة أخرى في المنطقة. ذلك أنّ إسرائيل، في السّياسة الأميركيّة، عليها الاعتماد على المعدّات العسكريّة والتكنولوجيّة لتعويض النقص العددي في أيّ صراع محتمل في المنطقة. كذلك مكّنت برامج المساعدات الأميركية إسرائيل من التطوّر إلى قوّة صناعيّة دفاعيّة متقدّمة، لتحتل مركزاً متقدماً بين أكبر عشرة مزوّدين للأسلحة في العالم.

واستناداً إلى مبدأ التفوّق النوعيّ العسكريّ، يرى بعض المراقبين أنّ اتفاقيات أبراهام الموقّعة العام ٢٠٢٠ بين إسرائيل والإمارات والبحرين، والتي أدت إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وهاتين الدّولتين، ربّما تؤدّي إلى زيادة كبيرة في المساعدات الأميركيّة العسكريّة لإسرائيل. وذلك يعود إلى أنّه وعلى الرغم من كون الاقتراح ليس جزءاً رسمياً من الاتفاق، إلّا أنّ هناك اقتراحاً بأن تقوم الولايات المتحدة ببيع مقاتلات Joint Strike Fighter ٣٥-F، للإمارات العربيّة المتحدة، وهي التي تعتبر أكثر المقاتلات تطوراً على الإطلاق. وبالنّظر إلى تاريخ العلاقات الأميركية- الإسرائيليّة، فإنّه من المستبعد إتمام الصّفقة دون أن تتوازى مع شروط إسرائيليّة وأيضاً مع زيادة كبيرة في المساعدات الأميركية العسكريّة لإسرائيل، كمّاً ونوعاً، للحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي العسكريّ في المنطقة. وبالتّوازي مع ذلك، فقد بدأت إدارة الرئيس ترامب اعتباراً من تشرين الأول ٢٠٢٠ بدراسة تسريع الجدول الزمنيّ لتقديم بعض ما تبقّى من منح التمويل العسكري الأجنبي FMF، البالغة ٢٦,٤ مليار دولار لإسرائيل من إجمالي ٣٣ مليار دولار، التي تمّ التعهّد بها في مذكرة التفاهم الموقعة العام ٢٠١٦. في حال تمّ ذلك، ربّما يعني موافقة الولايات المتحدة على بيع المزيد من مقاتلات F-٣٥ لإسرائيل وكذلك تسريع بيع طائرات التزود بالوقود والنقل KC-٤٦A في الآن ذاته.

مبدأ التفوق النوعي العسكري

رغم أنّ الكونغرس الأميركي دائماً ما اتّخذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على تفوق إسرائيل النوعيّ العسكريّ والحفاظ على أمن إسرائيل، وهو الشّيء نفسه الذي فعلته الإدارات الأميركية المتعاقبة من خلال تأكيد التزامها الدائم بدعم تفوق إسرائيل العسكريّ، إلّا أنّه لم يكن هناك تعريف واضح لمعنى «التفوق العسكري النوعي»، حتّى العام ٢٠٠٨. في ذلك العام مرّر الكونغرس الأميركيّ قانوناً [P.L. ١١٠-٤٢٩, the Naval Vessel Transfer Act of ٢٠٠٨]، ينصّ على أنّ التفوق النوعي العسكريّ يعني: «القُدرة على مواجهة وهزيمة أيّ تهديد عسكريّ تقليديّ معقول من أيّ دولة، أو تحالف محتمل للدول أو فاعلين خارج إطار الدولة، مع الحفاظ على الحدّ الأدنى من الأضرار والخسائر، من خلال استخدام وسائل عسكريّة متفوقة، تمتلكها بكميات كافية، بما في ذلك الأسلحة، قدرات القيادة، السيطرة، الاتصالات، الاستخبارات، المراقبة والاستطلاع التي تتفوق في خصائصها الفنّية وفي إمكاناتها على تلك المملوكة من قبل الدول الأخرى، أو تحالف الدول المحتمل أو الفاعلين خارج إطار الدولة».

إضافة إلى ذلك، ينصّ القسم ٢٠١ من القانون، على إلزام الرئيس بالعمل على «إعداد تقييم نوعيّ وتجريبيّ بشكل دوريّ للتأكّد ممّا تملكه إسرائيل من تفوق نوعيّ عسكريّ في مواجهة التهديدات العسكريّة». وكذلك ينصّ قانون تنظيم تصدير الأسلحة على إلزاميّة التأكّد من أنّ الأسلحة المباعة لأيّ دولة في الشرق الأوسط عدا عن إسرائيل، وكذلك الخدمات الدفاعية الأميركيّة، لن تؤثر على تفوق إسرائيل النوعي بأيّ شكل من الأشكال، وذلك من خلال وثائق داعمة تبيّن أنّ هذه الأسلحة لن تخلّ بالتوازن العسكريّ القائم.

وقد عبّرت إسرائيل مراراً عن قلقها إزاء مبيعات الأسلحة الأميركيّة، خاصة المتطوّر منها، وتحديداً في سلاح الجوّ، أنظمة الرادارات، والأسلحة الموجّهة بدقّة لدول الخليج، وتحديداً للسعوديّة. على سبيل المثال، أشارت بعض التقارير الإعلامية في صيف ٢٠١٠، إلى أنّ الولايات المتحدة على وشك إبرام صفقة مقاتلات F-١٥، وكذلك مقاتلات هيلوكوبتر للسعوديّة، لتطوير سلاحها الجويّ بصفقة قدّرت بنحو ٦٠ مليار دولار. ولغاية تهدئة المخاوف الإسرائيليّة المتعلّقة بالتوازن العسكريّ، فسيفتقر المقاتلون السعوديون بشكل دائم إلى «أنظمة المواجهة»، وهي التي تمكّن من التحكّم بالأسلحة بعيدة المدى والتي يمكن استخدامها في عمليّات هجوميّة ضدّ أهداف برية وبحريّة. في ذلك الوقت لم تعترض إسرائيل على الصفقة السعوديّة، لأنّ صفقة أخرى كانت تجري بالتوازي معها، وهي صفقة مقاتلات F-٣٥، التي كان من شأنها الإبقاء على التفوّق العسكريّ الإسرائيليّ بالمقارنة مع القوى الأخرى في المنطقة.

في تموز ٢٠١٠ أعاد أندرو شابيرو، مساعد وزير الخارجية للشؤون العسكريّة السياسيّة، التأكيد على التزام إدارة أوباما بالحفاظ على تفوّق إسرائيل النوعيّ بالقول: «كلّ طلب مساعدة إسرائيليّة في الشأن الأمنيّ يتمّ تقييمه في ضوء سياستنا للحفاظ على تفوّق إسرائيل النوعيّ العسكريّ. في الوقت ذاته، تمتدُّ اعتبارات التفوّق الإسرائيليّ إلى التأثير على قراراتنا المتعلّقة بالتعاون الدفاعيّ مع كلّ الحكومات في المنطقة. ذلك يعني أنّنا في ضوء هذه السياسة لن نمضي في تسليم أيّ معدات أو خدمات من شأنها أن تشكّل خطراً على حلفائنا أو تساهم في زعزعة الوضع الأمنيّ القائم في الشرق الأوسط... الدعم الأميركي لأمن إسرائيل أكثر من مجرّد فعل صداقة. نحن ملتزمون كلّياً بالحفاظ على أمن إسرائيل لأنّ ذلك يعزز من أمننا القوميّ ولأنه يساعد إسرائيل على اتخاذ الخطوات اللازمة للسلام».

عشرون عاماً من التمويل العسكريّ الأجنبيّ

في آب ٢٠٠٧، أعلنت إدارة بوش زيادة الدعم العسكريّ الأميركي لإسرائيل بما يقارب ٦ مليارات دولار خلال عشر سنوات. تنصّ الاتفاقيّة على زيادة الدّعم تدريجياً سنوياً بقيمة ١٥٠ مليون دولار لتصل قيمة التمويل العسكري الأجنبي FMF من ٢,٥٥ مليار دولار سنوياً في العام ٢٠٠٩ إلى ٣ مليارات دولار سنوياً عام ٢٠١١، ووصولاً إلى ما يقارب ٤ مليارات دولار سنوياً في العام ٢٠١٨. وبخلاف أيّ دولة أخرى، ستكون إسرائيل قادرة خلال مدّة الاتفاقيّة على صرف ما يقارب ٢٦٪ من قيمة التمويل على تصنيع معدّات إسرائيليّة.

وفي ١٤ أيلول ٢٠١٦، تمّ التوقيع على مذكّرت تفاهم أخرى، بحضور ممثّلين عن الحكومتين الأميركيّة والإسرائيليّة في وزارة الخارجيّة، تمتدّ لعشر سنواتٍ أخرى من العام الماليّ ٢٠١٩ وحتّى العام ٢٠٢٨. وبموجب هذه المذكّرة الثّالثة في تاريخ العلاقات الأميركيّة-الإسرائيليّة، تتعهّد الولايات المتّحدة بتقديم ٣٨ مليار دولار كمساعدات عسكريّة لإسرائيل (٣٣ مليار كجزء من التمويل العسكري الأجنبي FMF، إضافة إلى ٥ مليارات دولار كمساعدات عسكريّة لبرنامج الدفاع الصاروخي). وتنصّ المذكّرة في بنودها على ضرورة احترام الطرفين، الولايات المتحدة وإسرائيل، مستويات التمويل العسكريّ الموضّحة في المذكّرة وعدم محاولة تعديلها طوال مدّة التفاهم الموقّع عليه.

برنامج التمويل العسكريّ الأجنبي الأميركي

يمكّن قانون تنظيم تصدير الأسلحة The Arms Export Control، الرئيس الأميركيّ من نقل خدمات ومعدّات دفاعيّة أميركيّة تتضمّن تلك المتعلّقة بأعمال البناء للدول الصديقة والحلفاء. في إطار برنامج المبيعات العسكريّة الأجنبيّة (FMS)، تقوم وزارة الدفاع بشراء البضائع أو الخدمات من المقاول الأميركيّ نيابة عن المستلم من الحكومة الأجنبيّة. وفي إطار برنامج التمويل العسكريّ الأجنبيّ FMF، تقدّم وزارة الدفاع منحاً- بشكل أساس لإسرائيل ومصر منذ توقيع اتفاقيّة كامب ديفيد في العام ١٩٧٨- لشراء السلع والخدمات الأميركيّة.

بلغةٍ أخرى، يقوم برنامج التمويل العسكريّ الأميركيّ على خدعة «إنمائيّة» استثنائيّة وغير مسبوقة في أدبيّات سياسات الدّعم الخارجيّ والدوليّ؛ وهي أنّ الحكومة الأميركيّة تقدّم مساعدات، مُحدَّدة سَلَفاً وتحديدُها يتمُّ من خلال وضعيّة وصاية على الدّول النامية وتحديد احتياجاتها لها، وهذه المساعدات الماليّة تذهبُ لشراء بضائع أميركيّة ومعدّات أميركيّة [في كتابه «حكم الخبراء»، يقدّم تيموثي ميتشل نقداً ذكياً لبنية المساعدات الأميركيّة وخلفيّتها النّظريّة الوصائيّة الاستعماريّة]. أي أنّ الدّول النامية، مصر مثلاً، لا تستفيدُ على الإطلاق من برنامج التمويل الأجنبيّ، بل على العكس تماماً، فهي غير قادرة على شراء وتطوير معدّاتها العسكريّة أو الصناعيّة الخاصّة، لأنّها أصلاً تشتري، مجازياً، المعدّات الأميركيّة. ولكن في حالة برنامج التمويل العسكريّ الأجنبيّ لإسرائيل، فالأمور تختلفُ تماماً عن أيّ دولة أخرى، وتحديداً عن مصر المستفيدة بطريقة مختلفة من البرنامج منذ العام ١٩٧٨.

وفقاً لخدمات بيانات الوكالة الأميركيّة للتنمية الدولية اعتباراً من آذار ٢٠٢٠، بقيمة الدولار الأميركي الثابتة للعام ٢٠١٨، وأخذاً بالاعتبار لمعدلات التضخم، فإنّ إجمالي المساعدات الأميركيّة لإسرائيل الملتزم بها من ١٩٤٦ حتّى ٢٠١٨ هو ٢٣٦ مليار دولار، جزء كبير منها من برنامج التمويل العسكريّ الأجنبيّ FMF.

تستفيدُ إسرائيل بشكلٍ استثنائيّ من برنامج التمويل العسكري الأجنبيّ الأميركيّ وبشكل مختلف عن بقيّة الدّول المستفيدة، كمصر مثلاً. فإسرائيل هي الدّولة الوحيدة التي يُسمَحُ لها باستخدام حصّة كبيرة من مساعداتها السنويّة لتمويل صناعات عسكريّة إسرائيليّة، في حين لا تستطيع أيّ دولة أخرى صرف أيّ مبلغ ماليّ على أيّ معدّات أو بضائع غير أميركيّة، بما في ذلك بضائعها المحلّية.

على مستوى الصّناعة المحلّية، مكّن التمويل العسكريّ الأجنبيّ شركات الدفاع الإسرائيليّة من استخدام الأموال الأميركيّة في صناعة الدفاع الإسرائيليّة، ومن تحقيق حالة اقتصاديّة ولازمة لإنتاج صناعات دفاعيّة متطوّرة لأسواقٍ معيّنة. ويُشيرُ خبراء الدّفاع إلى أنّ المبالغ السنويّة المرتفعة التي تصرفُها الحكومة الإسرائيليّة على المشتريات الأميركيّة، تجبر شركات الدفاع الإسرائيليّة الخاصّة وشبه الخاصة على التركيز أكبر على التصدير، حيثُ يتمّ إنفاق جزء كبير من مشتريات الحكومة الإسرائيليّة على الأسلحة الأميركيّة بحيثُ يتوجّب على المصنعين الإسرائيليين بيع ما يصل إلى ٧٥٪ من إنتاجهم إلى الخارج لتحقيق الربح المطلوب، وهي حصّة أكبر بكثير من حصّة المتعاقدين العسكريين الأميركيين.

يُشكّل تفوّق صناعة الدّفاع الإسرائيليّة عاملاً حاسماً في نظر الإدارات الأميركيّة والمشرّعين الأميركيين في تفوّق إسرائيل التكنولوجيّ على جيرانها، إذ تعتبر إسرائيل من بين أكبر مصدّري الأسلحة في العالم، فبين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨، كانت إسرائيل سابع أكبر مصدّر للأسلحة في العالم (قيمة الاتفاقات وليس التسليم)، بمبلغ ٩,٩ مليار دولار. وفي المجمل، تمثّل المنح السنويّة من التمويل العسكريّ الأجنبيّ لإسرائيل ما قيمته ٨١,٢٪ من إجمالي ميزانيّة الدفاع الإسرائيليّة. فمنذُ السنة الماليّة ١٩٩٨، تمّ إدراج مخصصات مشتريات FMF، للمشتريات داخل إسرائيل في تشريعات المساعدة الخارجيّة السنويّة. في الوقت الحالي، يمكن استخدام ما يقارب من ربع أموال وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة في مشتريات الدفاع المحليّ (٦٧٠,٦٥ مليون دولار في السنة الماليّة ٢٠٠٩). ومع زيادة المساعدة الأميركيّة لإسرائيل، يزداد أيضاً المبلغ المخصص لمشتريات الدفاع في إسرائيل.

نموذج مقاتلات F-٣٥: التفوّق الجويّ بتمويل FMF

إسرائيل هي المشغّل الدوليّ الأوّل، بعد الولايات المتحدة الأميركيّة، لمقاتلات Joint Strike F-٣٥ Fighter، وقد أتى الإعلان عن صفقة المقاتلات بعد سنوات من المفاوضات في آب ٢٠١٠. اشتملت الصفقة آنذاك على ٢٠ مقاتلة بمبلغ يصل إلى ٢,٧٥ مليار دولار تمّ دفعه كاملاً باستخدام منح التمويل العسكريّ الأجنبيّ. بالإضافة إلى ٣٠ مقاتلة أخرى لاحقة في عقدين منفصلين، دفعت قيمتها الماليّة أيضاً باستخدام منح التمويل العسكريّ الأجنبيّ.

تسلّمت إسرائيل اعتباراً من أيلول ٢٠٢٠، ٢٧ مقاتلة من أصل ٥٠، وتم تقسيمها إلى سربين متمركزين في قاعدة نيفاتيم الجويّة جنوب إسرائيل. من هناك وبدون أيّ إعادة تزويد بالوقود الجويّ، يمكن لمقاتلات F-٣٥ أن تضرب أيّ هدف في سورية، العراق، لبنان، الأردن، ومعظم المناطق في مصر، تركيا والمملكة العربيّة السعوديّة. وتشير التقارير الإعلاميّة حتّى الآن إلى أنّ إسرائيل استخدمت مقاتلات من طراز F-٣٥ لشن غارات جوّية متكررة داخل سورية في السنوات الأخيرة.

على صعيد معلوماتيّ وتقنيّ، فإنّ إسرائيل ليست عضواً في برنامج F-٣٥، التابع لوزارة الدفاع الأميركيّة، وهو برنامج تعاوني دولي تعتبر فيه إسرائيل وسنغافورة «مشاركين في التعاون الأمني»، خارج شراكة التطوير التعاوني لبرنامج F-٣٥. نتيجة لذلك، فإنّ إسرائيل غير مؤهلة لتعيين موظفين في مكتب البرنامج المشترك في واشنطن ولا تتلقى إحاطة فنية كاملة حول مقاتلات F-٣٥.

ومع ذلك، لا تزال مشاركة إسرائيل في برنامج F-٣٥ مشاركة مكثّفة، حيث تُصنّع الشركات الإسرائيليّة مجموعات أجنحة (IAI) وخوذات (Elbit Systems) لمقاتلات الـ F-٣٥. كذلك لدى إسرائيل إمكانيّة الوصول إلى معلومات التطوير والقدرة على إعادة تصميم مقاتلاتها لأنظمة C٤ والتي تشتمل على القيادة، التحكم، الاتصالات وأجهزة كمبيوتر إسرائيليّة الصنع، بشرط أن يتم ترميز البرامج من قبل الولايات المتحدة. وفي العام ٢٠١٨، منحت البحريّة الأميركية شركة لوكهيد مارتن عقداً قيمته ١٤٨ مليون دولار لشراء «وثائق أسلحة إسرائيلية الصنع، ومجموعات تعديل، وتحليل حرب إلكترونيّة»، إذ يُعتقد أنّ التطويرات البرمجيّة الإسرائيليّة المُسمّاة +Bolck ٣F، المضافة إلى الكمبيوتر الرئيس الخاصّ بمقاتلات F-٣٥ الإسرائيليّة، تسهّل استخدام المعدات والأسلحة الإلكترونيّة المصممة إسرائيلياً، مما يسمح لإسرائيل «باستخدام حجرة التشويش الخاصة بها وكذلك التحكّم بصواريخ جو- جو والذخائر الموجهة».

إشكاليّات الاعتماد الإسرائيلي على المساعدات الأميركيّة العسكريّة

رغم قدرتها على استخدام مبالغ كبيرة من منح الـFMF في صناعتها العسكريّة المحلّية ما مكّنها من قطع أشواط متقدّمة في مجال الصناعة العسكريّة، إلّا أنّ إسرائيل لا تزال تعتمد إلى حدّ كبير على المساعدات الأميركيّة العسكريّة للحفاظ على تفوّقها التقليديّ في المنطقة. كان الاعتماد الإسرائيليّ على المساعدات الأميركيّة مفيداً بشكلٍ عامّ لإسرائيل، ولكن أحياناً، يعبّر بعض الإسرائيليين عن القلق من حقيقة أنّ الدعم الأميركيّ يأتي مشروطاً بشروطٍ أميركيّة خاصّة. فالمؤسسة الإسرائيليّة الدفاعية لا تريد فقط الحصول على آخر الأنظمة التكنولوجيّة الأميركيّة، بل أيضاً المشاركة في المعرفة اللازمة لتطوير هذه الأسلحة والقدرة على تحويرها بما يتلاءم والتصميم العسكريّ الإسرائيليّ. وذلك يصل بالبعض إلى الشكوى من قلّة المشاركة البحثيّة الإسرائيليّة والدعم الأميركيّ لهذه المشاركة في التعاون البحثيّ والمشاريع التطويرية المشتركة. فوفقاً لإسحق بين يسرائيل، عضو الكنيست السابق ورئيس وكالة الفضاء الإسرائيليّة، فإنّه على العكس من السنوات السابقة، لم تتسلّم إسرائيل أيّ معرفة تكنولوجيّة من نوع معرفة الكيفيّة اللازمة للتصنيع من الأميركيين في السنوات الأخيرة: «بالتأكيد حصلت إسرائيل على أنظمة تسليح أميركيّة مثل أنظمة القتال، مقاتلات جوية، أنظمة حربية إلكترونيّة، وعديد الأنواع الأخرى من الصناعات التكنولوجيّة المتقدّمة عالية الجودة، ولكن هذه المعدّات كانت تصل في صناديق مختومة لا يمكن فتحها ولا يعرف الخبراء ما في داخلها، وأحياناً تصلُ مجموعات مراقبة للتحقّق من إن كانت فتحت بشكلٍ غير قانوني».

على الجانب الآخر، تحتفظُ الولايات المتحدة أيضاً بحقّها في معارضة أيّ مبيعات أسلحة إسرائيليّة لدولة ثالثة قد تتضمّن تكنولوجيا أميركية. وهناك أيضاً شكوى إسرائيليّة من أن التصدير الخارجيّ أحياناً ما يُعرقَل بسبب المنافسة من المصنّع الأميركيّ. وعلى الرّغم من أن منح FMF تسهّل زيادة التعاون العسكريّ بين الولايات المتحدة وإسرائيل إضافة إلى مبيعات الأسلحة، إلّا أنّ مفاوضات شراء المعدّات الأميركيّة المتطوّرة والمكلفة قد تستغرقُ في بعض الحالات سنوات أو تفشل تماماً. على الرّغم من أنّ التعاون الشامل لا يزال قائماً، إلّا أنّ اتفاقيات مبيعات الأسلحة الأميركيّة قد تتعثّر أحياناً بسبب الخلافات حول قضايا نقل المعرفة أو التكنولوجيا والتكلفة. وفي بعض الحالات، قد تطلب إسرائيل السماح لها بتخصيص المعدات الأميركيّة لتشغيلها بسلاسة أكبر من أنظمة الأسلحة الإسرائيليّة. وقد تسعى أحياناً إلى التحصّل على القدرة اللازمة للحفاظ على الأنظمة الأميركيّة وتشغيلها بشكلٍ مستقلّ عن الجانب الأميركيّ في حالة الطوارئ. ومن حين لآخر، تتعطّل المفاوضات بسبب مخاوف التكلفة أيضاً. ففي العام ٢٠٠٩ مثلاً، رفضت إسرائيل شراء السفينة الحربية Littoral Combat Ship، والمصنّعة من قبل General Dynamics، بسبب تكلفتها العالية. وبدلاً من ذلك بدأت مفاوضات مع شركة ألمانيّة لشراء أكثر من سفينة حربية من نوع Meko Corvette؛ وهي عمليّة الشراء التي اتّهم بنيامين نتنياهو لاحقاً بتهم فساد تتعلّق بها.

نتنياهو مع قادة مجموعة فيسغراد (بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا).

إسرائيل وشرق أوروبا: تغلغل عميق لتأييد سياسات الاحتلال!

كتب نهاد أبو غوش:

أعلنت جمهورية التشيك مطلع الشهر الحالي (كانون الأول) عن قرارها افتتاح بعثة دبلوماسية لها في مدينة القدس، من دون أن تنقل سفارتها أو تعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل كما فعلت إدارة الرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب، وتبعتها في ذلك بعض الدول الصغيرة في أميركا الوسطى.

جمهورية التشيك هي ثاني دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تقدم على افتتاح بعثة دبلوماسية في القدس بعد أن سبقتها في ذلك المجر (هنغاريا)، ومع أن هذا الإجراء ذو طابع رمزي، ويقتصر حتى الآن على نقل موظف واحد للعمل بمهام دبلوماسية في القنصلية التشيكية في المدينة المقدسة، إلا أن هذه الخطوة بحد ذاتها تشير إلى الطابع الخاص والمميز للعلاقات التي تربط إسرائيل ببعض دول أوروبا الشرقية والوسطى، وهي دول الكتلة الاشتراكية سابقا، حليفة الاتحاد السوفييتي السابق وأعضاء حلف وارسو، والمنضمة لاحقا لحلف الناتو والاتحاد الأوروبي بعد سلسلة التحولات التي شهدتها هذه الدول في أعقاب انهيار جدار برلين.

إسرائيل الأوروبية

يرى معظم قادة إسرائيل ومثقفيها وحتى مواطنيها أن إسرائيل دولة أوروبية بصرف النظر عن موقعها الجغرافي وسط الشرق الأوسط في بحر من الدول العربية والإسلامية، ولا يقتصر الأمر على المسائل الاحتفالية كمشاركة إسرائيل في مسابقة الأغنية الأوروبية (اليوروفيجن) واتحادات كرة القدم وباقي الألعاب الرياضية، بل يمتد ذلك إلى الشعور بهوية حضارية مخالفة للمحيط على الرغم مما يثيره ذلك من تحفظات اليهود الشرقيين، وتعزيز شعور الانتماء إلى الحلف الغربي بما يترتب على ذلك من امتيازات سياسية ودبلوماسية واقتصادية أقلها اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وإبرام مئات اتفاقيات التوأمة بين مدن وبلدات ومستوطنات إسرائيلية مع مدن وبلدات أوروبية، وتعاون في كافة المجالات من الأمن ومحاربة الإرهاب إلى الأبحاث العلمية والمشاريع المشتركة والفنون والثقافة. حتى أن مفوض السياسة الخارجية السابق للاتحاد الأوروبي، الإسباني خافيير سولانا، والمعروف بتعاطفه مع الفلسطينيين أعلن مرة أن إسرائيل «أوروبية في كل شيء». شيء واحد يمنع انضمام إسرائيل للاتحاد الأوروبي هو الحريات الأربع التي يشترطها الاتحاد ومن بينها حرية انتقال الأفراد، التي تتناقض مع أسس ومبدأ قيام الدولة اليهودية التي لا تكاد تستوعب عربها ولا حتى اللاجئين المؤقتين من الأفارقة، فكيف بنمط من الحرية التي قد تعني تدفق مئات الآلاف من غير اليهود؟

مواقف دول الاتحاد الأوروبي لا تبدو ودية تجاه إسرائيل، وخاصة مع استمرار خروقات الأخيرة للقانون الدولي، وتنكرها المستمر لأسس عملية السلام التي تبنتها أوروبا بما فيها مبدأ حل الدولتين، ولكن أوروبا الحالية ليست موحدة تماما، فبين أعضائها من هو أقرب لمواقف إسرائيل منه لمبادئ الاتحاد الأوروبي، كما هي الحال مع دول شرق أوروبا وبخاصة مع جمهوريتي التشيك والمجر، حيث تشير خطوات الدولتين، وسلسلة مواقفهما تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتصويتهما المنحاز لإسرائيل في الأمم المتحدة، إلى نمط من العلاقات العميقة والوثيقة التي تتجاوز ظاهر العلاقات الودية المتميزة بين الأصدقاء، وتدل على تشابك متين في المصالح والمواقف، وربما تمنع عوامل الحرج وعضوية الاتحاد الأوروبي وتأثير أقطابه الكبرى، كلا من التشيك والمجر من الإفصاح عن دعمهما المطلق لإسرائيل وسياساتها في كل شيء بما في ذلك نقل السفارة والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ولكن حين يتطلب الأمر تجد هاتين الدولتين إلى جانب إسرائيل دائما.

المستفيد من تفكك الكتلة الاشتراكية

لا يقتصر الأمر على التشيك والمجر، بل يشمل على نحو متفاوت دولا أخرى وخاصة بولندا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا، والدول الناشئة عن تفكك يوغسلافيا وهي كرواتيا وسلوفينيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، وكوسوفو، والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية، ولكل منها قصة خاصة بها، ويجدر هنا التذكير أن دولة البوسنة والهرسك التي راهن الفلسطينيون على انحيازها الطبيعي لفلسطين بطلب العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، حين كانت عضوا في مجلس الأمن قبل سنوات قليلة، خذلت هذا التوقع وبررته في ذلك الوقت بأن هذا الأمر يعود لقرار مجلس الرئاسة الثلاثي، في حين أن صربيا وكوسوفو تولى الرئيس ترامب شخصيا إعلان نيتهما نقل سفارتيهما للقدس.

وينطبق الأمر عينه على الدول المستقلة المنبثقة عن الاتحاد السوفييتي السابق بما فيها دول البلطيق الثلاث، ودول آسيا الوسطى، وبالطبع على أوكرانيا وبخاصة على الجناح المناوئ للنفوذ الروسي، وعلى أذربيجان ذات الغالبية المسلمة التي قدمت لها إسرائيل عونا ودعما عسكريا ظاهرا في حربها الأخيرة مع أرمينيا، أما علاقات إسرائيل بروسيا فهي علاقات مميزة أيضا ولكنها شأن مركب بالغ التعقيد في ضوء الارتباط الإسرائيلي الوثيق بالولايات المتحدة الأميركية ومصالحها الإستراتيجية، وما يفرضه ذلك من قيود على حرية إسرائيل في علاقاتها الخارجية.

عودة إلى الجذور

أي بحث سريع يظهر أن معظم قادة إسرائيل والحركة الصهيونية، ولدوا أو يعودون في أصولهم إلى دول أوروبا الشرقية، فدافيد بن غوريون وأريئيل شارون وبنيامين نتنياهو هم من أصول بولندية، ومناحيم بيغن وشمعون بيريس وحاييم وايزمن من روسيا البيضاء، وغولدا مائير وإسحق رابين وموشيه شاريت من أصول أوكرانية، وأفيغدور ليبرمان المهاجر الحديث نسبيا ولد ونشأ في مولدافيا. ويمكن الافتراض أن أعدادا كبيرة تتراوح بين عشرات الآلاف ومئات الآلاف تنحدر من كل واحدة من دول شرق أوروبا، وما زالت تحتفظ بروابط شخصية وثقافية مع هذه البلدان، فضلا عن احتفاظها بروابط اجتماعية خاصة في إسرائيل نفسها، وبالتالي شكل هؤلاء مدخلا وقاعدة جيدة لإعادة العلاقة مع بلدان الأصل، وبخاصة مع أزمات التحول التي عاشتها هذه البلدان وانفتاحها المفاجئ على العالم وانكشافها أمام رياح التغيير الغربية الرسمية.

خصوصية التشيك

ولكن من بين جميع هذه الدول تبقى لدولتي التشيك والمجر خصوصية مميزة في علاقاتهما بإسرائيل، حيث تعتبر التشيك بحسب شهادة أكثر من مسؤول إسرائيلي «أفضل صديق لإسرائيل»، وكرر بنيامين نتنياهو هذا الموقف حين قال إنه ليس لإسرائيل في أوروبا صديق أفضل من التشيك، وهي الدولة الوحيدة في أوروبا التي أيدت قرار الرئيس ترامب نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب للقدس، وسبق لها أن عارضت في العام ٢٠١٢ منح فلسطين صفة دول غير عضو (مراقب) في الأمم المتحدة.

يشير عدد من الباحثين إلى أن العلاقات التشيكية- الإسرائيلية المتينة تعود إلى ما قبل العام ١٩٤٨، وتحديدا إلى قيام دولة التشيك في ذلك الوقت بتزويد إسرائيل بالسلاح ما حقق للقوات العسكرية اليهودية قبل إقامة إسرائيل، تفوقا نوعيا على القوات العربية، خارقة بذلك حظرا فرضته الأمم المتحدة لتزويد الأطراف المتقاتلة بالسلاح، فكان أن زودت نواة الجيش الإسرائيلي بثمانين طائرة، ودربت عددا كبيرا من الطيارين من بينهم عيزر وايزمن الذي أصبح فيما بعد وزيرا للدفاع ورئيسا للدولة. كما أن عددا كبيرا من مقاتلي الهاغاناه وضباط الجيش الإسرائيلي لاحقا تدربوا في الجيش التشيكي، وشكل اليهود نسبة تزايدت باستمرار من نحو ٢٠ في المئة إلى أكثر من ٣٥٦ في المئة من قوات الجيش التشيكي التي حاربت مع البريطانيين والحلفاء، وانتشر قسم مهم منها في الشرق الأوسط، وظلت السلطات التشيكية، قبل انتصار الاتحاد السوفييتي والحلفاء على النازية وبعد ذلك، داعمة للهجرة اليهودية إلى إسرائيل، ومؤيدة لدولة إسرائيل الناشئة في الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

تراجعت العلاقات الإسرائيلية- التشيكية بالتدريج مع تراجع العلاقات السوفييتية- الإسرائيلية وتوثيق تل أبيب علاقاتها مع واشنطن والغرب، إلا أن العلاقات الإسرائيلية- التشيكية سرعان ما تحسنت باطراد منذ انهيار النظام الموالي لموسكو، فمع سقوط ذلك النظام أعادت براغ فورا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل في العام ١٩٩٠، واختار فاتسلاف هافل، أول رئيس للتشيك بعد التحول، إسرائيل لتكون أول دولة يزورها.

علاقات مميزة جداً

تتوثق العلاقات الإسرائيلية- التشيكية في كل المجالات تقريبا، ويتبادل مسؤولو الدولتين الزيارات معربين عن فيض مشاعرهم الحارة، ففي العاصمة التشيكية براغ جرى افتتاح «البيت الأورشليمي» في تشرين الثاني ٢٠١٨، الذي شكل مناسبة للاحتفاء الدائم بالحضور الإسرائيلي القوي في هذا البلد، الذي وإن كان من مصدري السلاح البارزين في العالم، إلا أنه استورد منظومة متطورة من الصواريخ الإسرائيلية من نظام الدفاع الجوي سبايدر.

وقد تطوعت جمهورية التشيك بطلب من المحكمة الجنائية الدولية لاعتبارها دولة «صديق للمحكمة» ولم يكن ثمة أي سبب لهذا الطلب سوى رغبة هذه الدولة الأوروبية في دعم إسرائيل من أي احتمال للمساس بها أو مساءلتها من قبل المحكمة المذكورة، وهي الخطوة التي لقيت ترحيبا كبيرا من إسرائيل التي تظهر مرارا أنها لا تقيم أي وزن للمحكمة.

وقد عبر الرئيس التشيكي ميلوش زيمان عن تعاطفه الكبير مع إسرائيل، قائلا إن خيانة إسرائيل تعد خيانة لأنفسنا! وألمح إلى التفكير بنقل السفارة التشيكية من تل أبيب للقدس قائلا إنه سيبذل قصارى جهده «لتحقيق الخطوة الثالثة، بعد القنصلية الفخرية وبعد البيت التشيكي ويمكنكم تخمين الخطوة الثالثة».

وكلاء داخل الاتحاد الأوروبي

العلاقات الإسرائيلية- التشيكية تأخذ طابعا مؤسسيا وإقليميا من خلال العلاقات التي تبنيها إسرائيل مع دول ما يسمى مجموعة فيسغراد التي تضم أربع دول في أوروبا الوسطى هي التشيك وسلوفاكيا والمجر وبولندا، وقد سبق لبنيامين نتنياهو أن اجتمع بقادة هذه الدول في بودابست في تموز ٢٠١٧، وقد ضبط في حينه من دون أن يدرك أن كلامه مسجل، وهو يتذمر لقادة هذه الدول من سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وهاجم سياسات الاتحاد داعيا قادة هذه الدول المعروفة باسم ٧٤ إلى استخدام تأثيرهم وتخفيف شروط أوروبا على إسرائيل، والتصدي لما اسماه السياسات الأوروبية المناوئة لإسرائيل.

وكان مقررا عقد اجتماع لقادة هذه الدول الأربع في إسرائيل في شباط ٢٠١٩، لولا انسحاب بولندا المفاجئ من الاجتماع بعد اتهامات إسرائيلية صدرت على لسان وزير الخارجية السابق يسرائيل كاتس للأمة البولندية بأسرها بأنها كانت مؤيدة للمحرقة النازية ضد اليهود.

اتهامات من هذا القبيل تظل متوقعة طالما أن رياح التغيير في دول شرق أوروبا أججت النزعة القومية واليمين الشعبوي في هذه الدول، فهذه النزعة بالضبط هي التي جاءت بزعيم مثل فيكتور أوربان لقيادة دولة المجر، وهو انسجاما مع قناعاته والقوى التي جاءت به إلى السلطة لا يتردد في مواصلة إثارة الحمية القومية والعنصرية في بلاده حتى لو أدى ذلك إلى إغضاب الإسرائيليين، من قبيل إشادته بالزعيم المجري إبان العهد النازي ميكلوس هورثي، أو هجومه على الملياردير اليهودي من أصل مجري جورج سوروس، ومع ذلك لم يتردد نتنياهو أبدا في وصف صديقه أوربان بالقول إنه صديق حقيقي لدولة إسرائيل، ويشار إلى أن المجر تأوي واحدة من أكبر وأهم الجاليات اليهودية في أوروبا بتعداد يتراوح بين ٧٥ ألفا ومئة ألف، وسبق لبودابست أن استضافت المؤتمر اليهودي العالمي بنسخته الرابعة عشرة.

شراكات إستراتيجية وعميقة

يمكن لدولة واحدة فقط أن تصنع فارقا جديا في سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية، وبالتالي فإن ولاء التشيك أو المجر لإسرائيل في كل ما يتعلق بسياسات أوروبا هو أمر كاف في الوقت الراهن غير أن ذلك أمر غير مضمون، في ضوء المعارضة المتنامية لاستمرار حكم أوربان في المجر، والتجارب المشابهة لتبدلات الحكم التي شهدتها سابقا كل من أوكرانيا وبلغاريا ورومانيا، وهكذا فإن إسرائيل معنية ببناء علاقات إستراتيجية وشراكات عميقة في مجموعة دول أوروبا التي ما زالت تبحث عن هويتها وخياراتها الإستراتيجية، وفي ضوء الفوارق الكبيرة والجدية في مستويات الدخل والتطور الاقتصادي، التي ما زالت تفصل بين بلدان هذه المجموعة وشعوبها وبلدان وشعوب غرب القارة.

لقد وجدت إسرائيل أرضية مواتية للتغلغل في مجتمعات شرق أوروبا وبناء موطئ قدم وأرضية للنفوذ السياسي والاقتصادي في كل بلد على حدة، فمع الهزات العاصفة التي شهدتها هذه البلدان بفعل التحولات، انفتحت هذه البلدان أمام مختلف التأثيرات الخارجية، فأوروبا الغربية وجدت في هذه البلدان عبئا ينبغي التدرج في استيعابه واحتماله، ووجدت بعض الأوساط في هذه البلدان سوقا رخيصة للعمل وساحة خلفية لتصريف كثير من مشاكلها، ومن اللافت أن بعض الأوساط العربية الثرية لم تجد في انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية إلا فرصة لعروض سياحية جديدة واستقدام العمالة المدربة والرخيصة بما في ذلك خادمات المنازل، وفي الوقت نفسه، أي طوال عقد التسعينيات، لم تكن روسيا قد استعادت عافيتها بعد، فوجدت إسرائيل فرصتها التاريخية للتغلغل في هذه المجتمعات من خلال شراء وسائل الإعلام، والاستثمار في مختلف مجالات الصناعة والبنى التحتية، وخاصة في مجالات التقنية الحديثة والصناعات العسكرية والخدمات الأمنية، وشراء أملاك الدولة المباعة بموجب الخصخصة، فضلا عن الاستثمار في شراء الأراضي والعقارات وغيرها مما كان يمكن لأي وفر مالي معقول أن يشتريه مقابل أثمان زهيدة.

«الحردليَّة، تاريخ، أيديولوجيا وحضور»: كتاب جديد يتناول أكثر المجموعات راديكاليةً في مجتمع المتشددين الدينيين- القوميين اليهود

«المشهد الإسرائيلي»- خاص

يعرض الكتاب الصادر حديثاً عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»: «الحردليّة، تاريخ، أيديولوجيا وحضور»، للكاتب والصحافي يائير شيلغ، فصلاً مهماً من التطور الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي في دولة إسرائيل، وفي المشهد اليهودي الصهيوني العام. وهو، كما يؤكد المؤلف، يتناول نشوء وصعود مجموعة محددة داخل التيار الديني- القومي الإسرائيلي، الذي يزداد هيمنة في الحياة المدنية كما العسكرية، ولعب في منعطفات جديدة غير قليلة دوراً حاسما في تشكيل حكومات ووضع سياسات وبلورة أولويات. وبفعل دوره الرئيس والمركزي في قضية الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة، التي تعتبر من العوائق الأولى أمام أية تسوية سياسية في الصيَغ المعروفة والمتعارف عليها، فإن هذا التيار والحاصل فيه يتحوّل إلى عامل مؤثّر بدرجة كبيرة جداً على ما يتجاوز الحيّز السياسي والاجتماعي الداخلي الإسرائيلي، ليمتد إلى مستوى إقليمي مركزه ما يُسمى الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني وذلك الإسرائيلي-العربي، أو ما تبقى منه!

في فصل الشكر الذي وجهه الباحث، يبرز اعتماده على مصادر بحثية عامة وأخرى متخصصة في المجتمع الديني والديني- القومي في إسرائيل. وكذلك الشخصيات الناشطة في مجال التعليم والتربية في القطاع التابع للمتدينين القوميين والحركات والمؤسسات الشبابية التابعة لها. هناك كثير من اللقاءات مع المصادر الصحافية والجمعيات وعلى نحو خاص تلك التي تغطي وتنشط داخل المجتمع الديني عموما والديني القومي تحديداً.

فيما يلي نقدم ترجمة خاصة لمدخل الكتاب ومقدمته.

ملخّص عام

تبرز داخل عالم الصهيونية الدينية منذ نحو ربع قرن مجموعة فرعية مهمة. هؤلاء هم أشخاص يحملون وجهة نظر صهيونية تماما: يخدمون في الجيش، يولون أهمية لتقديم أقصى مساهمة نحو الدولة والمجتمع، بل يرون في الدولة قيمة دينية. بالمقابل، من ناحية رؤيتهم للثقافة الغربية العلمانية فانهم يشبهون الحريديم أكثر: يحاولون الابتعاد عن استهلاك ثقافة علمانية وحتى يتشدّدون على نحو مُغال في أعراف الاحتشام والفصل بين النساء والرجال.

لقد حظوا على مر السنين بتسمية حرديلم التي تجمع بين كلمتي حريديم وقوميين باللغة العبرية. وهم من تولوا مسؤولية عدد من السيرورات البارزة في الصهيونية الدينية خلال الجيل الأخير – خصوصا ما يخص الفصل بين الجنسين وإقامة مؤسسات تعليم تتباهى بالتشدد التوراتي المغالي، وفي الوقت نفسه يتركون أثراً واضحاً على المؤسسات القديمة للتعليم الرسمي الديني. وهم يبرزون في السنوات الأخيرة على المستوى القطري القومي الإسرائيلي العام: حملاتهم ضد مجموعة المثليين والضغط على السياسة الحريدية كي لا توافق على أية تسويات بشأن حائط المبكى (البراق) ومجال التهويد.

على الرغم من أهميتهم وحضورهم منذ سنين، لم يُنشر حتى اليوم بحث يتقصى ظاهرة الحردلية على نحو معمق. ويسعى يائير شيلغ إلى سد هذا النقص من خلال بحثه الرائد المقدم في هذا الكتاب.

يصف الكتاب خلفية نشوء ظاهرة الحردلية، تطورها على مدى السنين التي نشطت فيها، المجموعات الفرعية في داخلها وكذلك الرؤية المشتركة لها جميعا.

كذلك، يسعى الكتاب لتحديد المواقع التي تشكل فيها الظاهرة الحردلية خطراً، أو تحدياً على أقل تعديل، للديمقراطية الإسرائيلية ويوصي بعدد من الطرق لمواجهة هذه المخاطر.

كان يائير شيلغ حتى الفترة الأخيرة باحثا في برنامج «الدين والدولة» في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، وأجرى هذا البحث في إطار عمله في المعهد. وهو يعمل صحافيا في جريدة «ماكور ريشون»، يبحث في المجتمع الديني – القومي بمختلف أطيافه ومسائل التوتر والتوازن ما بين الهوية اليهودية، الديمقراطية والإسرائيلية.

مقدمة الكتاب

بدأت تبرز في سبعينيات القرن السابق داخل المعسكر الصهيوني- الديني ظاهرة جديدة: صار المزيد والمزيد من الشبان يتشددون في فرائض مختلفة لم يتم التشدد فيها على نحو مُفرط في العقود السابقة: ارتداء «تسيتسيت» - العباءة ذات الخيوط المتدلّية (وعلى أحيان متقاربة بشكل تظاهري، بواسطة إخراجها وإظهارها خارج الثياب)؛ أداء ثلاث صلوات في اليوم (خلافا للاكتفاء بصلاة فجر فقط)؛ غسل الأيدي قبل أكل الخبز؛ وما شابه.

الحريدية والصهيونية الدينية : تنافذ يخلقه الواقع الإسرائيلي.

في هذه السنوات بدأت أيضا تعلو انتقاداتهم ضد جهاز التعليم المخصص للوسط الديني- القومي على أنه لا يربي على التشدد اللائق من ناحية الشريعة اليهودية: فلا يهتم المعلمون أنفسهم بارتداء العباءة وإقامة الصلوات الثلاث يوميا، فبالتالي لا يمكنهم مطالبة تلاميذهم بذلك؛ لا تلتزم المعلمات بالضرورة بإقامة قواعد اللباس وفقا للشريعة، والمتزوجات منهن لا يتشدّدن دائما في وضع غطاء الرأس.

تم توجيه النقد بدايةً ضد جهاز التعليم الرسمي، المدارس الرسمية- الدينية، ولكن خلال بضع سنوات وصلت الانتقادات أيضا إلى الجهاز غير الرسمي، أي حركات الشباب. وهنا تمحور النقد بالأساس في مسألة المجتمع المختلط: أيّ وجود لنشاط مختلط للبنات والبنين بحد ذاته، بما في ذلك الرقص المختلط وقضاء الوقت المشترك في البحر وبرك السباحة، الذي اعتبر انحرافا خطيرا عن التعاليم الملزمة للشريعة الدينية اليهودية (فيما يلي: الهلاخا).

في أعقاب هذا النقد نشأت بدائل: شبكة مؤسسات التعليم (نوعام) التي أقيمت كي توفر للأطفال المتدينين تربية أكثر تشدداً وفقاً للهلاخا مثلما هو متعارف عليه في التعليم الرسمي- الديني؛ أقيمت في حركة بني عكيفا فروع تم فيها فصل نشاطات البنات والبنين؛ أما المتشددون أكثر فقد أقاموا «أريئيل»، وهي حركة شبيبة جديدة تلتزم بالفصل التام بين الجنسين. بنظرة إلى الخلف، كانت هذه التعابير الخارجية الأولى للظاهرة التي عرفت لاحقا باسم الحردلية – حريدية قومية. المقصود، وجهة نظر شاملة تتماثل مع الصهيونية، القومية، الدولة، الطابع الرسمي وتدعم الخدمة في الجيش الإسرائيلي والقيام بسائر تعاليم الصهيونية؛ لكنها تبتعد بشكل قاطع عن المعيار السائد في الصهيونية الدينية بشأن الحياة الحديثة. فغالبية من ينتمون للصهيونية الدينية يميلون لاعتماد أنماط حياة تميّز الثقافة الغربية الحديثة، مثل المساواة في الحقوق بين النساء والرجال واستهلاك ثقافة «عامة»، هي عملياً ثقافة غربية؛ هذا بينما وجهة النظر الحردلية أقرب في هذا الشأن إلى العالم الحريدي (ومن هنا جاء اسمها)، وترفض «روح العصر» الليبرالية، وخصوصاً في المجالين المذكورين – طابع العلاقات بين الرجال والنساء، المرتبطة بمسائل مثل مكانة المرأة والتشدد في الاحتشام؛ والنظرة والتعامل مع الثقافة العلمانية والتعليم العام.

يجدر في هذه المرحلة التأكيد على أمرين. أولاً، يرى العديد ممن يسمون بالحردليين أن هذا اللقب مهين ويعتقدون أنه لا يعكس عالمهم بشكل صحيح، لأنهم لا يتماهون مع الرؤية الحريدية، وهم أنفسهم يفضلون عموماً اللقب التوراتي- القومي، والذي يحمل من جهتهم دلالة أكثر إيجابية، إذ أنه يربط التشدد في مسائل الهلاخا مع تعاليم التوراة وليس مع الرؤية الحريدية. على الرغم من هذا سيواصل البحث استخدام مصطلح الحردليين، ليس لأن الأمر أسهل فقط، بل لأنه يعرّف بشكل أفضل مصادر التأثير على المجموعة، النقاط المفصلية وكذلك التحديات والمصاعب المتعلقة بها.

ثانياً، على مر سنوات وكلما اتسع أكثر طيف الهويات الإسرائيلية، نشأت مجموعة موازية في العالم الحريدي نفسه: أشخاص أصولهم من العالم الحريدي ولكنهم بدأوا بالتعبير عن تماثل معين مع الفكرة القومية – بما في ذلك الخدمة في الجيش أو التطوع في أطر بديلة. يمكن على سبيل الافتراض تعريف هذه المجموعة أيضاً على أنها حريدية- قومية، لكن هذا البحث لن يتناولها بل سيتركز كما ذكرنا فيمن وصل إلى الرؤية الدينية المتشددة التي جعلته يحظى بلقب الحردلي من وجهة نظر صهيونية- قومية.

تشكل الحردلية تحدياً للديمقراطية الإسرائيلية في عدد من المفاهيم. قبل كل شيء، تضع تحدياً داخلياً جدياً أمام القطاع الصهيوني الديني. فهي تستند إلى مصادر الهلاخا التي يفترض أنها ملزِمة لكل المعسكر الديني - القومي، لغرض تأكيد أولوية التوراة والهلاخا بوصفها مقولة الرب في العالم، على أي حسم إنساني- ديمقراطي. ولكن الأمر لا يتلخص في أن هذا الموقف، حين يكون بحد ذاته، يمسّ بنسيج الحياة الديمقراطية وباستعداد كل المجموعات السكانية لقبول قواعد اللعبة الديمقراطية، بل إن المضامين العينية للرؤية التوراتية لدى أبناء هذه المجموعة تثير مصاعب: التشديد على الدور المختلف للرجال وللنساء؛ التشديد على مركزيّة شعب إسرائيل وتفضيله على شعوب أخرى؛ معارضة أية تسوية في مسألة الأرض، ناهيك عن التشدد في إخلاء مستوطنات؛ معارضة الجهاز القضائي الذي لا يستند إلى الهلاخا؛ النزعة، بدرجات متفاوتة من المغالاة، إلى رفض الثقافة العلمانية الغربية وحتى الثقافة العامة – هذه المسائل جميعها تضع تحدياً حقيقيا أمام الديمقراطية.

علاوة على ذلك: مثلما سيتم التوضيح لاحقاً، فإن المجموعة الحردلية من ناحية عددية هي مجموعة أقلية ضمن الصهيونية الدينية. على الرغم من ذلك فهي بارزة جدا سواء في الحقل التوراتي أم في حقل التربية الدينية- القومية – وهما حقلان مركزيان يؤثران بعمق على بلورة خطاب وهوية هذا القطاع.

الحردلية لا تؤثر بطبيعة الحال على القطاع الصهيوني- الديني الذي تنتمي إليه فحسب، لأن المشاكل التي تثيرها لها أهمية قومية عامة، فالصهيونية الدينية وبضمنها الحردلية تطمح إلى موقع قيادي في المجتمع الإسرائيلي، سواء من خلال التعاون مع نخب أخرى أو من خلال موقف مهيمن. خلافا للقطاع الحريدي الذي يجمعه قاسم مشترك مع الحردلية من حيث المرجعية التي يوليها للتوراة والهلاخا ووضعهما فوق الخطاب الإنساني- الديمقراطي ولكنه ينزع إلى الاكتفاء بضمان حقوقه ولا يصبو غالبا إلى الحكم المهيمن، فإن الحردلية تضع تحديا أمام الخطاب الديمقراطي بفعل الدمج ما بين الطموح إلى السيطرة على الحكم، وبين رؤية تتعارض معظم فرضياتها مع قواعد اللعبة الديمقراطية الأساسية.

المفاجئ إلى حد كبير، أنه على الرغم من حضور التيار الحردلي في الصهيونية الدينية منذ سنوات طويلة، وبالتالي في الحقل العام الواسع للمجتمع الإسرائيلي، وعلى الرغم من المخاطر التي ذكرناها هنا، لم يتم حتى اليوم إجراء بحث شامل حول هذه المجموعة. والبحث المقدم هنا يسعى إذن إلى سد الفراغ. ولقد قام المنهج البحثي على مصادر مكتوبة، تشمل أبحاثا ومقالات أكاديمية تناولت الحردلية والظواهر التي تتقاطع معها وكذلك كثير من التقارير الصحافية؛ وعلى مقابلات شخصية مع أبناء عائلات مختلفة في العالم الحردلي أو مع اشخاص تربطهم علاقات حثيثة مع الحردلية بحكم عملهم الجماهيري (مربّون، إعلاميون وغيرهم).

فصول الكتاب

سوف يتمحور الفصل الأول في رؤية الحردلية للعالم: ما هي مبادئها المركزية؟ ما هي المجالات التي تسعى إلى التمحور فيها ولماذا تتمحور فيها بالذات؟ ما الذي يميز الحردليين؟ وبشكل أساس مقابل سائر أبناء الصهيونية الدينية، في مجالات مركزية مثل مكانة المرأة، التعامل والنظرة إلى غير اليهود، التعامل مع الديمقراطية والقيم الليبرالية، استهلاك ثقافة ترفيه «علمانية» وغيرها.

ويحلل الفصل الثاني المجموعات الفرعية في المجموعة الحردلية: المجموعتان الرئيسيتان، عناصر «يشيفات هار همور» مقابل عناصر «يشيفات مركاز هراف»، وثلاث مجموعات فرعية أصغر منهما.

الفصل الثالث يستعرض التطور التاريخي لظاهرة الحردلية: كيف نشأت ومتى بزغت؟ (ليست هذه مراحل متماثلة؛ أشبه بالأطفال فإن الحركات الاجتماعية لديها مرحلة جنينية تسبق خروجها إلى العالم) ولماذا نشأت في الوقت الذي نشأت فيه؟ ويتطرق الاستعراض إلى المراحل المركزية في تاريخ الحردلية منذ بدايتها وحتى اليوم ويبحث أسباب المد والجزر في مكانتها القطاعية ومكانتها في المجتمع الإسرائيلي ككل.

يتقصى الفصل الرابع بالتفصيل مضامين النشاط الحردلي. وغايته التمحور في الأهداف التي وضعتها الحردلية لنفسها وطرح الأسئلة بشأن القضايا التي أشغلتها على مر السنين. ولا يكتفي هذا الفصل في عرض أهداف الحركة الحردلية، بل يتقصى الأدوات («وكلاء التأثير») التي استخدمتها من أجل الوصول إلى كل واحد من أهدافها تلك بل يخوض أيضا في المواجهات التي أثارتها سواء في المعسكر الديني- القومي أو في خارجه.

الفصل الخامس يتناول قوة جذب الحردلية وأسبابها، سواء في النواة الأيديولوجية «الصلبة» أو في صفوف الجمهور الديني الواسع.

يتناول الفصل السادس التحديات التي تضعها الحردلية أمام الديمقراطية الإسرائيلية: التوتر ما بين مصدر المرجعية الدينية وبين مصدر المرجعية المدنية الديمقراطية؛ مكانة الجهاز القضائي؛ الموقف من غير اليهود والنساء، الموقف من المثليين، والموقف من الثقافة والتربية العامة، وغيرها.

أما الفصل السابع فهو فصل التلخيص والتوصيات. وستُعرض فيه طرق للتعاطي مع تلك التحديات، انطلاقا من فرضية أنه يتطلب إجراؤها أولا في الحقل التربوي والعام داخل القطاع الديني القومي، ليس بواسطة إنفاذ القانون (ما عدا في الحالات الجنائية الواضحة)؛ ولا حتى بواسطة التدخل من خارج القطاع،

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية